

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة
وعضوية القضاة السادة
محمد المحادين، هاني قاقيش، د. فؤاد الدرادكة، د. عيسى المومني

المميزة :- شركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة .
وكلاؤها المحامون د. إبراهيم مشهور الجازي ود. عمر مشهور الجازي
وشادي وليد الحيارى ولين ناظم الجيوسي وسوار صخر سميرات
ونشأت حسين السيادة.

المميز ضد هما :- ١- عبد الله علي محمد جرادات.

٢- تيسير صالح محمد جرادات.

وكيلهما المحامي حسين عبد الغني.

بتاريخ ٢٠١٦/١/٣١ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف إربد في القضية الحقوقية رقم (٢٠١٥/٩٤٥١) فصل ٢٠١٥/١٢/١٦ القاضي ببرد الاستئناف الأصلي موضوعاً وفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية إربد في القضية الحقوقية رقم (٢٠١٤/١٤٦٩) فصل ٢٠١٥/٢/٢٤ والحكم بإلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعيين مبلغ (٥٨٧٨٢) ديناراً ثمانية وخمسين ألفاً وسبعمئة واثنين وثمانين ديناراً يوزع بينهما كل حسب نصيبه في سند التسجيل على النحو المبين أعلاه مع إلزامها بكافة الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٥٠٠) دينار عن مرحلتي التقاضي والفائدة القانونية بواقع (٣,٥%) تسري من تاريخ إقامة المنشآت الكهربائية لعام ٢٠١٣ وحتى السداد التام .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

- ١- أخطأت المحكمة بالحكم على المميزة بالمبلغ المدعى به وعدم رد الدعوى لعدم الخصومة.
 - ٢- أخطأت المحكمة بقرارها ذلك أن المميزة لم تتسبب بأي أضرار تجاه المميز ضدهم.
 - ٣- أخطأت المحكمة بعدم إجراء خبرة جديدة حيث إن هذا التقرير جاء معيباً ولم يتضمن أي أسس معرفية ذاتية بأسعار الأراضي في موقع قطعة الأرض موضوع الدعوى.
 - ٤- أخطأت المحكمة باعتماد تقرير الخبرة دون مراعاة أن هذه الخبرة جاءت فاقدة للأصول ومخالفة لاجتهادات محكمة التمييز .
 - ٥- أخطأت المحكمة باعتماد تقرير خبرة مخالف للواقع والقانون .
 - ٦- أخطأت المحكمة بالحكم في الفائدة القانونية لعدم توافر شروط الحكم بها وليست من الخصوص الموكل بها الوكيل .
- لهذه الأسباب يطلب وكيل المميزة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعين:-

١- عبد الله علي محمد جرادات.

٢- تيسير صالح محمد جرادات.

أقاما لدى محكمة بداية حقوق إربد بمواجهة المدعى عليها شركة الكهرباء الوطنية الدعوى البدائية الحقوقية رقم (٢٠١٤/١٤٦٩) للمطالبة ببطل التعويض عن الضرر والعطل ونقصان القيمة لقطعة الأرض موضوع الدعوى.

وقد أسسا دعواهما على سند من القول:-

١- يملك المدعيان قطعة الأرض رقم (٤) حوض (٢٣) الكرم من أراضي بلدة بشرى نوع ملك مساحتها (١٧ دونماً) و(٤٤٠,٤٤٠ م^٢).

٢- قامت الجهة المدعى عليها بإنشاء خط نقل كهربائي تفرعية الحسنة الصناعية/ شرق إربد بجهد (١٣٢ ك.ف) ومر عبر هذه القطعة عام ٢٠١٣ مما ألحق الضرر بالمدعين وأرضهما وتمنعت المدعى عليها عن جبر الضرر مما استوجب إقامة هذه الدعوى.

باشرت محكمة الدرجة الأولى نظر الدعوى والاستماع لأدلتها بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٤ أصدرت قرارها بإلزام المدعى عليها بتأدية مبلغ سبعة وخمسين ألفاً وخمسمئة وتسعة دنانير و(٤٠٠٤ فلس) للمدعين توزع بينهما كل حسب حصته في سند التسجيل وتضمينهما الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٠٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع (٣,٥%) سنوياً تحسب من تاريخ إقامة المنشآت الكهربائية عام ٢٠١٣ وحتى دفع التعويض المقرر.

لم يرتض الطرفان بالقرار فطعننا فيه استئنافاً حيث طعن المدعى عليها باستئناف أصلي والمدعين باستئناف تبعي .

نظرت محكمة الاستئناف الدعوى الاستئنافية رقم (٢٠١٥/٩٤٥١) وبعد استكمال إجراءات التقاضي على النحو الوارد بمحاضرها وبتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٦ أصدرت حكماً الذي قضت فيه برد الاستئناف الأصلي موضوعاً عملاً بالمادة (١/١٨٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية وفسخ القرار المستأنف لورود أسباب الاستئناف التبعي عليه والحكم بفسخ القرار المستأنف وإلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعين مبلغ (٥٨٧٨٢) ديناراً توزع بينهما كل حسب نصيبه في سند التسجيل مع إلزامها بكافة الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٥٠٠) دينار أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي والفائدة القانونية بواقع (٣,٥%) تسري من تاريخ إقامة المنشآت الكهربائية وحتى السداد التام .

لم ترتض المميزة بالحكم الاستئنافية الصادر بحقهما وجاهياً اعتبارياً بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٦ والذي تبلغته بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣٠ وطعننا فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠١٦/١/٣١ ضمن المدة .

ورداً على أسباب الطعن :-

وعن السببين الأول والثاني ومفادهما تخطئة محكمة الاستئناف بعدم رد الدعوى لعلّة عدم الخصومة وإن الوكالة موقعة للوكيل قبل إقامة المنشآت الكهربائية وإن الجهة المميزة لم تنسب بأي ضرر.

في ذلك نجد إن الجهة المدعية قدمت لإثبات دعواها سند التسجيل والمخططات العائدة لقطعة الأرض موضوع الدعوى ثبت من خلالها تملك المدعيين للأرض موضوع الدعوى وثبت أيضاً من الكتاب الصادر عن الجهة المدعى عليها قيام الميزة بإحداث المنشآت الكهربائية بالعقار موضوع الدعوى وكذلك ثبت من الخبرة الفنية مرور أسلاك الضغط العالي بالأرض موضوع الدعوى وإصابتها بالضرر الموصوف بتقرير الخبرة المعتمدة من محكمة الاستئناف وهي بيانات كافية لإثبات ملكية الجهة المدعية للعقار موضوع الدعوى ولانعقاد الخصومة بين طرفي هذه الدعوى والأساس القانوني الذي استندت إليه بإقامة هذه الدعوى، وثابت من الوكالة الخاصة التي أقيمت الدعوى بالاستناد إليها أنها أعطيت بعد تاريخ تمديد المنشآت الكهربائية مما يتعين رد هذين السببين.

وعن الأسباب الثالث والرابع والخامس والتي ينصب الطعن فيها على تقرير الخبرة وأنه مخالف للقانون والأصول .

في ذلك نجد إن محكمة الاستئناف وبوصفها محكمة موضوع قامت بإجراء خبرة جديدة بمعرفة ثلاثة خبراء أحدهم مهندس كهربائي والآخرين مهندس زراعي ومساح من أصحاب المعرفة والاختصاص بعد أن ترك لها الطرفان أمر انتخابهم وقدم الخبراء تقرير خبرتهم الذي تضمن وصفاً دقيقاً وشاملاً لقطعة الأرض موضوع الدعوى مرفقاً بمخطط توضيحي وصفوا فيه القطعة ونوع تنظيمها ومدى قربها من الخدمات وبين الخبراء بأنه تخرقها في وسطها تقريباً خط كهرباء ضغط عالٍ بقوة (١٣٢ ك.ف) تفريجة الحسن الصناعية شرق إربد تعود ملكيته لشركة الكهرباء الوطنية وهو محمول على أبراج معدنية مثبتة بدعامات إسمنتية ارتفاعها (٣٢م) تقريباً يتكون من دائرتين نقل ضغط عالٍ وكل دائرة تتكون من ثلاث أسلاك من كل جهة يتراوح ارتفاع الأسلاك عن سطح الأرض (٨م) تقريباً ونتيجة لمرور هذه الأسلاك فوق قطعة الأرض قد ألحق ضرراً بالجزء

الذي تمر فيه وعلى عرض المسافة بين سلكي الطرفين والبالغة في هذه القطعة (١١,٥م) مع الأخذ بعين الاعتبار مسافة السماح الكهربائي المحددة من هيئة تنظيم قطاع الكهرباء وهي (٤,٦) من كل جهة، بحيث بلغت المساحة المتضررة بشكل مباشر (٤٦٩,٥٥م^٢) وقدّر الخبراء قيمة المتر المربع الواحد من الجزء المتضرر بدون وجود الأسلاك بمبلغ (٥٥) ديناراً وبعد وجود هذه الأسلاك وإنشاء الخط بمبلغ (١٥) ديناراً وعليه يكون مقدار نقصان القيمة لكل متر مربع بتاريخ إنشاء الخط الكهربائي الكائن عام ٢٠١٣ يساوي ٥٥ - ١٥ = ٤٠ ديناراً وبعملية حسابية فإن مقدار التعويض الناتج عن نقصان القيمة للجزء المتضرر من القطعة يساوي $٤٠ \times ١٤٦٩,٥٥ = ٥٨٧٨٢$ ديناراً.

وحيث راعى الخبراء المعادلة المنصوص عليها بالمادة (٤٤) من قانون الكهرباء العام وما استقر عليه اجتهاد محكمة التمييز في القضايا المماثلة وهي ما تعارف على تسميته بنقصان قيمة الجزء المتضرر من الأرض موضوع الدعوى وحيث جاء تقرير الخبرة موافياً للغرض الذي أجري من أجله وبناءً على أسس معرفية ذاتية للخبراء المختصين بذلك.

ولم يرد على تقرير الخبرة أي مطعن جدي واقعي أو قانوني ينال منه فإن هذا التقرير جاء مستوفياً للشروط القانونية المنصوص عليها بالمادة (٨٣) من قانون أصول المحاكمات المدنية فيكون اعتماده من محكمة الاستئناف وبناءً عليها يتفق وحكم القانون مما يتعين رد هذه الأسباب .

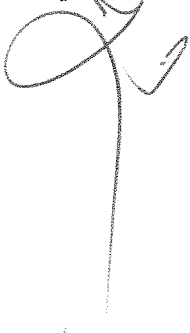
وعن السبب السادس ومفاده تخطئة محكمة الاستئناف بالحكم بالفائدة القانونية لعدم توافر شروط الحكم وليست من الخصوص الموكل به.

في ذلك نجد إن الحكم بالفائدة القانونية يتفق وأحكام المادة (٤٤) من قانون الكهرباء العام وإن وكالة وكيل الجهة المدعية الخاصة التي أقيمت هذه الدعوى بالاستناد إليها اشتملت على المطالبة بالفائدة القانونية والتي طالب فيها ابتداءً بلائحة الدعوى وانتهاءً بمرافعته وأقواله الأخيرة فيكون قرار محكمة الاستئناف بالحكم بالفائدة القانونية يتفق وحكم القانون مما يتعين رد هذا السبب .

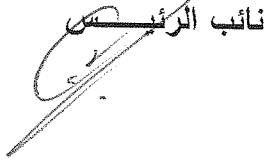
لهذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٨ رمضان سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ١٣/٦/٢٠١٦ م .

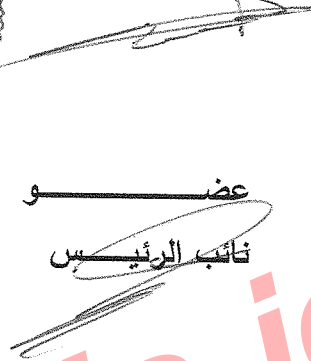
برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو
نائب الرئيس



عضو
نائب الرئيس



عضو
نائب الرئيس

رئيس الديوان

lawpedia.jo



دقق/ أ. ك